الأمم المتحدة

A/C.5/72/SR.29

الجمعية العامة

الدورة الثانية والسبعون

Distr.: General
18 January 2018
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة التاسعة والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم السبت، ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيد تومو مونتي . . . . . (الكاميرون)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد رويس ماسيو

المحتويات

البند ١٣٥ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (*تابع*)

البند ١٤١ من جدول الأعمال: إدارة الموارد البشرية (*تابع*)

البند ١٤٣ من جدول الأعمال: النظام الموحد للأمم المتحدة (*تابع*)

البند ١٤٦ من جدول الأعمال: إقامة العدل في الأمم المتحدة (*تابع*)

البند ١٤٧ من جدول الأعمال: تمويل المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ (*تابع*)

البند ١٤٨ من جدول الأعمال: تمويل الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين (*تابع*)

البند ١٦٣ من جدول الأعمال: تمويل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (*تابع*)

البند ١٦٥ تمويل بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي(*تابع*).

البند ١٣٦ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ (*تابع*)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

18-00016X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية فيما يتصل بالميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩

مشروع تقرير اللجنة الخامسة

البند ١٣٤ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (*تابع*)

تغيير النموذج الإداري في الأمم المتحدة
المسائل التي أرجئ النظر فيها إلى مرحلة لاحقة

اختتام أعمال اللجنة الخامسة خلال الجزء الرئيسي من الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة

افتتحت الجلسة في الساعة ٢٣:٥٠

البند ١٣٥ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (*تابع*) (A/C.5/72/L.11)

مشروع القرار A/C.5/72/L.11: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧

١ - اعتُمد مشروع القرار A/C.5/72/L.11.

البند ١٤١ من جدول الأعمال: إدارة الموارد البشرية (*تابع*) (A/C.5/72/L.10)

مشروع القرار: A/C.5/72/L.10، إدارة الموارد البشرية

٢ - اعتُمد مشروع القرار A/C.5/72/L.10.

البند ١٤٣ من جدول الأعمال: النظام الموحد للأمم المتحدة (*تابع*) (A/C.5/72/L.9)

مشروع القرار A/C.5/72/L.9، نظام الأمم المتحدة الموحد

٣ - اعتُمد مشروع القرار A/C.5/72/L.9.

البند ١٤٦ من جدول الأعمال: إقامة العدل في الأمم المتحدة (*تابع*) (A/C.5/72/L.8)

مشروع القرار C.5/72/L.8: إقامة العدل في الأمم المتحدة

٤ - اعتُمد مشروع القرار A/C.5/72/L.8.

البند ١٤٧ من جدول الأعمال: تمويل المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ (*تابع*) (A/C.5/72/L.7)

مشروع القرار A/C.5/72/L.7: تمويل المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

٥ - اعتُمد مشروع القرار A/C.5/72/L.7.

البند ١٤٨ من جدول الأعمال: تمويل الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين (*تابع*) (A/C.5/72/L.12)

مشروع القرار A/C.5/72/L.12: تمويل الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين

٦ - اعتُمد مشروع القرار A/C.5/72/L.12.

البند ١٦٣ من جدول الأعمال: تمويل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (*تابع*) (A/C.5/72/L.14)

مشروع القرار A/C.5/72/L.14: تمويل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

٧ - اعتُمد مشروع القرار A/C.5/72/L.14.

البند ١٦٥: تمويل بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي (*تابع*) (A/C.5/72/L.13)

مشروع القرار A/C.5/72/L.13: تمويل بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي

٨ - اعتُمد مشروع القرار A/C.5/72/L.13.

البند ١٣٦ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ (*تابع*) (A/C.5/72/L.15)

الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية فيما يتصل بالميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ (A/C.5/72/L.15)

مشروع المقرر A/C.5/72/L.15: الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية فيما يتصل بالميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩

٩ - اعتمد مشروع المقرر A/C.5/72/L.15.

١٠ - **السيد خاليزوف** (الاتحاد الروسي): قال إن وفده كان قد قدم عدة تعليقات أثناء نظر اللجنة في الآثار المالية المترتبة على

مشروع القرار الوارد في الفرع واو المعنون "وضع صك دولي ملزم قانونا في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن مسألة الحفظ والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية" ومن المؤسف أن تلك الملاحظات لم تؤخذ في الاعتبار في النص النهائي لمشروع القرار. وعلى الرغم من أن وفد بلده لا يعترض على اعتماد مشروع القرار، فإنه يشعر بأنه مضطر لأن ينأى بنفسه عن توافق الآراء.

١١ - عُلّقت الجلسة الساعة ١٢:١٠ صباحا، يوم الأحد ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ واستؤنفت الساعة ١٢/٥٥ صباحا.

مشروع تقرير اللجنة الخامسة (A/C.5/72/L.21)

١٢ - **الرئيس:** وجه الانتباه إلى مشروع تقرير اللجنة الخامسة بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ (A/C.5/72/L.21)، الذي يبين الإجراءات التي اتخذتها اللجنة ويتضمن توصياتها. ودعا اللجنة إلى النظر في التوصيات الواردة في الجزء الثالث.

مشروع القرار الأول: المسائل المتصلة بالميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ (A/C.5/72/L.16)

١٣ - اعتُمد مشروع القرار الأول.

١٤ - **السيد عوض** (الجمهورية العربية السورية): قال إن وفد بلده انضم إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار، إلا أن لديه تحفظات بشأن إدراج الموارد المالية المخصصة لآلية الرصد التابعة للأمم المتحدة المعنية بالجمهورية العربية السورية في الباب ٢٧، المساعدة الإنسانية. ففي ما يتعلق بالمبالغ الكبيرة المخصصة، فإن الأفضل هو أن تستخدم من أجل زيادة حصة المساعدة المقدمة بواسطة المنظمات الدولية التي تعمل بالتعاون مع الحكومة السورية. فوجود هذه الآليات يتعارض وميثاق الأمم المتحدة، لأنها تشكل انتهاكا صارخا لسيادة الدول واستقلالها وتدخلا في شؤونها الداخلية.

مشروع القرار الثاني: المواضيع الخاصة المتصلة بالميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ (A/C.5/72/L.17)

١٥ - **السيدة بارتسيوتاس** (المراقبة المالية): قالت إن نص الفقرة ٤٢ من مشروع القرار الثاني ينبغي أن يكون كما يلي: "توافق على الميزانيات البالغ مجموعها ٤٠٨ ٤٩٠ ٠٠٠ دولار للبعثات السياسية الخاصة التي أذنت بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن وعددها ٣٤ بعثة، بما في ذلك أذون الالتزام لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، وعلى مبلغ ٦٨٦ ٩٠٠ دولار لحصة البعثات السياسية الخاصة في ميزانية مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي، أوغندا، لفترة السنتين ٢٠١٨ - ٢٠١٩"، وأن يكون نص الفقرة ٤٣ كما يلي: "توافق أيضا على تحميل مبلغ قدره ٥٨٠ ٠٣٠ ٧٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة، بما في ذلك مبلغ قدره ٨٥٣ ٨٠٠ دولار لمكتب المبعوث الخاص للأمين العام المعني بميانمار، على الاعتماد المخصص للبعثات السياسية الخاصة المقترح في إطار الباب ٣، الشؤون السياسية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨ - ٢٠١٩".

١٦ - **السيدة دي أرماس بونتشانغ** (كوبا): قالت، في ما يتعلق بتقرير الأمين العام عن التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعي الحميدة والمبادرات السياسية الأخرى التي تأذن بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن، في إطار المجموعة المواضيعية الأولى: المبعوثون الخاصون والشخصيون والمستشارون الخاصون للأمين العام (A/72/371/Add.1)، إنه، على الرغم من تأييد وفدها التام لولاية المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية، لا توجد ولاية قانونية لتنفيذ الأنشطة المتعلقة بالمسؤولية عن الحماية. وأكدت ضرورة شطب تقديرات الميزانية للمستشار الخاص للأمين العام المعني بالمسؤولية عن الحماية، والنص السردي المتعلق بها، من وثيقة الميزانية، إلى أن تتخذ الجمعية العامة قرارات بشأن هذا المفهوم، وتنفيذه، ونطاقه، والمسائل الأخرى المتصلة به.

١٧ - واقترحت أن تُدرج في الجزء الثاني والعشرين من مشروع القرار A/C.5/72/L.17 فقرتان جديدتان في الديباجة وفقرتان جديدتان في المنطوق. واقترحت أن يكون نص الفقرة الجديدة الأولى في الديباجة كما يلي: ”وإذ تشير إلى أن الجمعية العامة لم تبت بعدُ في مفهوم مسؤولية الحماية، ونطاقه، وآثاره، والوسائل الممكنة لتنفيذه“؛ وأن يكون نص الفقرة الجديدة الثانية في الديباجة كما يلي: ”وإذ تلاحظ أن التقديرات المتعلقة بالمجموعة المواضيعية الأولى تشمل السرود والمهام والإنجازات المتوقعة، ومؤشرات الإنجاز، والنواتج، ومعلومات أخرى تتعلق بالمستشار الخاص للأمين العام المعني بالمسؤولية عن الحماية“. وأن يكون نص الفقرة الجديدة الأولى من المنطوق كما يلي: ”تقرر حذف جميع الإشارات إلى الأنشطة والنواتج المتصلة بالمسؤولية عن الحماية، كما ترد في الإطار

الاستراتيجي والنصوص السردية ذات الصلة الصادرة عن مكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية''؛ وأن يكون نص الفقرة الجديدة الثانية في المنطوق كالتالي: ''تطلب إلى الأمين العام أن يصدر تصويبا لتقريره''.

١٨ - **السيد ليباند** (إستونيا): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي، وطلب إجراء تصويت مسجل على التعديل الشفوي المقترح.

البيانات التي أُدلي بها تعليلا للتصويت قبل إجرائه

١٩ - **السيد ديسكوتو غونزاليس** (نيكاراغوا): قال إن من غير المناسب أن تخصص اللجنة موارد للمستشار الخاص للأمين العام المعني بالمسؤولية عن الحماية، وأن تدرج تلك الموارد في الموارد المخصصة لمكتب المستشار الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية. وأشار إلى عدم وجود توافق في الآراء في الجمعية العامة بشأن مفهوم المسؤولية عن الحماية. وأفاد بأن وفد بلده سيؤيد التعديل الشفوي المقترح، وشجع الوفود الأخرى على أن تحذو حذوه.

٢٠ - **السيد يزداني** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن وفد بلده سيؤيد التعديل الشفوي المقترح.

٢١ - **السيد فاشون** (كندا): تكلم أيضا باسم أستراليا ونيوزيلندا، فقال إن قادة العالم اعتمدوا بتوافق الآراء، في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، الإعلان الذي يشير إلى المسؤولية عن الحماية. وأحد عناصر تنفيذ ذلك الإعلان هو إنشاء ولاية المستشار الخاص للأمين العام المعني بالمسؤولية عن الحماية. وقد أكدت الجمعية العامة من جديد دعمها لتلك الولاية، ووافقت على التمويل المتصل بها كل سنة بعد ذلك. فاللجنة، برفضها مرارا التعديل الشفوي المقترح مرة أخرى، إنما توضح دعمها للدور الذي يضطلع به المستشار الخاص، وتسلّم بأن دور اللجنة ليس مناقشة الولايات السياسية، بل بالأحرى معالجة الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية. وقد أكدت الجمعية العامة من جديد وجود تأييد واسع النطاق عبر الأقاليم لإدراج المسؤولية عن الحماية في جدول أعمال دورتها الثانية والسبعين، وسوف تشكل منتدى مناسباً لمناقشة ذلك الموضوع. وقال إن الوفود الثلاثة التي يتكلم باسمها ترى ضرورة أن تركز اللجنة الخامسة على المجالات التي تدخل ضمن اختصاصها، ولذلك فإنها تشجع جميع الدول الأعضاء على التصويت ضد التعديل الشفوي المقترح.

٢٢ - **السيد عوض** (الجمهورية العربية السورية): قال إن المسؤولية عن الحماية هي من أكثر المواضيع التي تجري مناقشتها في الأمم المتحدة إثارة للخلاف، والجمعية العامة لم تتوصل إلى توافق في الآراء بشأن تعريف هذا المبدأ أونطاقه أو آثاره، أو كيفية تنفيذه. وقال إن وفد بلده يرى في تنفيذ المفهوم انتهاكا صارخا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما احترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية، وعدم التدخل في المسائل التي تندرج ضمن ولايتها القانونية المحلية. ولذلك، فإن وفد بلده سيصوّت لصالح التعديل الشفوي.

٢٣ - **السيد فارانكوف** (بيلاروس): قال إن وفد بلده سيؤيد التعديل الشفوي. فيجب أن تعطى المسؤولية عن الحماية إطاراً قانونياً، ويجب أن تفهم الدول ما يكمن وراءه قبل أن تتمكن الجمعية العامة من مناقشة تفاصيل المفهوم وتنفيذه. ونظراً لعدم وجود توافق في الآراء في الجمعية العامة بشأن هذا المفهوم، فإن وفد بلده يشجع الدول الأعضاء الأخرى على التصويت لصالح التعديل الشفوي المقترح.

٢٤ - **الرئيس**: قال إن هناك طلباً لإجراء تصويت مسجل.

٢٥ - بناء على طلب ممثل سلوفاكيا، أُجري تصويت مسجل على التعديل الشفوي الذي اقترحته كوبا.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إريتريا، أنغولا، أوزبكستان، إيران (جمهورية - الإسلامية)، باكستان، بوروندي، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، بيلاروس، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، السودان، طاجيكستان، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، كوبا، مصر، نيكاراغوا.

المعارضون:

الأرجنتين، الأردن، أرمينيا، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، ألبانيا، ألمانيا، أندورا، إندونيسيا، أوروغواي، أوكرانيا، أيرلندا، أيسلندا، إيطاليا، باراغواي، البرازيل، بربادوس، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بنغلاديش، بنن، بوتسوانا، البوسنة والهرسك، بولندا، بيرو، تركيا، تشيكيا، الجبل الأسود، جمهورية كوريا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، جمهورية مولدوفا، جورجيا، الدانمرك، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، سويسرا، شيلي، غانا، غواتيمالا، فرنسا، فنلندا، قبرص، قطر، كرواتيا، كندا، كوت ديفوار، كوستاريكا، الكونغو، لاتفيا، لبنان، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، المكسيك،

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، منغوليا، النرويج، النمسا، نيجيريا، نيوزيلندا، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان.

الممتنعون:

إثيوبيا، إكوادور، الإمارات العربية المتحدة، أنتيغوا وبربودا، البحرين، بروني دار السلام، بوتان، بوركينا فاسو، تايلند، تونس، تيمور - ليشتي، جامايكا، الجزائر، جزر البهاما، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية الدومينيكية، جنوب أفريقيا، جيبوتي، سانت كيتس ونيفس، سري لانكا، سنغافورة، سيراليون، صربيا، الصين، العراق، عمان، غينيا الاستوائية، الفلبين، كولومبيا، الكويت، كينيا، ليبريا، ليبيا، مالي، ماليزيا، المغرب، المملكة العربية السعودية، نيبال، الهند.

٢٦ - *رُفض التعديل الشفوي الذي اقترحته كوبا بأغلبية* ٧١ صوتا مقابل ١٧ صوتا، وامتناع ٣٩ عضوا عن التصويت.

٢٧ - *واعتُمد مشروع القرار الثاني.*

مشروع القرار الثالث: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ (A/C.5/72/L.18)

٢٨ - **الرئيس:** وجه الانتباه إلى مشروع القرار الثالث. وقال إن الجزء ألف منه يتناول اعتمادات الميزانية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، ويتناول الجزء باء تقديرات الإيرادات لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، ويتناول الجزء جيم تمويل الاعتمادات لعام ٢٠١٨.

٢٩ - *اعتُمد مشروع القرار الثالث.*

مشروع القرار الرابع: النفقات غير المنظورة والاستثنائية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ (A/C.5/72/L.19)

٣٠ - *اعتُمد مشروع القرار الرابع.*

مشروع القرار الخامس: صندوق رأس المال المتداول لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ (A/C.5/72/L.20)

٣١ - *اعتُمد مشروع القرار الخامس.*

٣٢ - **الرئيس:** دعا اللجنة إلى اعتماد مشروع التقرير المتعلق بالميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨ - ٢٠١٩ (A/C.5/72/L.21).

٣٣ - *اعتُمد مشروع تقرير اللجنة الخامسة.*

البند ١٣٤ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (*تابع*)

تغيير النموذج الإداري في الأمم المتحدة (A/C.5/72/L.22)

مشروع القرار A/C.5/72/L.22: تغيير النموذج الإداري في الأمم المتحدة

٣٤ - *اعتُمد مشروع القرار* A/C.5/72/L.22.

المسائل المرجأة للنظر فيها مستقبلاً (A/C.5/72/L.23)

مشروع المقرر A/C.5/72/L.23: المسائل المرجأة للنظر فيها مستقبلاً

٣٥ - **الرئيس:** قال إنه، في ما يتعلق بمسألة ما إذا كان ينبغي النظر في البند الوارد تحت الجزء ألف من مشروع المقرر أثناء الدورة الثانية والسبعين المستأنفة أو الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة، سيعتبر أن اللجنة ترغب في اتخاذ قرار بشأن المسألة، عقب المشاورات التي ستجرى قبل بداية الجزء الأول من الدورة الثانية والسبعين المستأنفة.

٣٦ - *تقرر ذلك.*

٣٧ - *اعتمد مشروع المقرر* A/C.5/72/L.23.

اختتام أعمال اللجنة الخامسة خلال الجزء الرئيسي من الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة.

٣٨ - **السيدة بيريرا سوتومايور** (إكوادور): تكلمت باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وقالت إن المجموعة عملت من أجل كفالة تحقيق قدر كاف من الموارد للميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨ - ٢٠١٩، والتنفيذ الكامل لجميع البرامج والأنشطة التي صدر بها تكليف. فيجب على الدول الأعضاء أن تزود الأمم المتحدة بالموارد اللازمة لأداء دورها بوصفها جهة التمكين الرئيسية لخطة التنمية. وأفادت بأن تعزيز ركيزة التنمية لا يزال يمثل أولوية بالنسبة للمجموعة.

٣٩ - ورحبت بالتزام الأمين العام بالإصلاح الإداري، ومواصلته التشاور مع الجمعية العامة بشأن مبادراته الإصلاحية، والعمليات

الحكومية الدولية المكرسة في الميثاق، وقرارات الجمعية العامة. فوجود أمم متحدة تتسم بالفعالية والكفاءة أمر أساسي في السعي إلى تحقيق نظام دولي أكثر عدلا وإنصافا؛ والهدف من الإصلاح الإداري هو تعزيز قدرة المنظمة على تنفيذ ولاياتها تنفيذاً كاملاً وفعالاً، لا سيما في الميدان.

٤٠ - وأضافت قائلة إن تقديم الوثائق في الوقت المناسب إلى اللجنة لا يزال أمراً يثير شواغل لدى المجموعة. ذلك أن تقديم بعض الوثائق في وقت متأخر من الدورة أفضى إلى زيادة الصعوبات التي تواجهها اللجنة في أداء عملها.

٤١ - **السيد بوريتي** (أنغولا): تكلم باسم مجموعة الدول الأفريقية، فرحب باختتام اللجنة عملها الناجح بروح من حسن النية، رغم التحديات التي واجهتها بسبب التأخر في إصدار الوثائق وما ترتب على ذلك من ضغوط في الوقت.

٤٢ - **السيدة رايلي** (بربادوس): تكلمت باسم الجماعة الكاريبية، فقالت إن الجماعة تشعر بالقلق إزاء التأخير في إصدار الوثائق، وهو أمر حال دون اضطلاع اللجنة بمسؤولياتها في الإطار الزمني المحدد. وأعربت عن الأمل في أن تتحسن الحالة في الدورات التالية، ونوّهت بالتزام اللجنة ببذل كل جهد ممكن للتوصل إلى توافق في الآراء في عملية صنع القرار. وقالت إن اللجنة، لدى نظرها في الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٨ - ٢٠١٩، أكدت مجدداً أهمية إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وواصلت دعمها للمسائل الشديدة الأهمية بالنسبة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية. وأعربت عن ترحيبها بتوفير زخم أساسي لمشاريع التشييد في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٤٣ - وأضافت قائلة إن الجماعة، على الرغم من ترحيبها بالمرونة والحلول التوفيقية التي أبدتها الوفود أثناء المفاوضات، تلاحظ مع القلق ذلك العدد الكبير من المقترحات التي تسعى إلى فرض تخفيضات تعسفية في الركيزة الإنمائية للمنظمة. وقد استهدفت تلك المقترحات الموارد المتعلقة بالوظائف والموارد غير المتعلقة بالوظائف لأغراض مبادرات لبناء القدرات وأنشطة برنامجية تدعم البلدان النامية، بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية. فينبغي تقديم الدعم الإنمائي الكافي إلى كيانات الأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها لكفالة تحقيق النجاح في تنفيذ الولايات التي وافقت عليها الدول الأعضاء.

٤٤ - ومضت تقول إن من المخيب للآمال ألّا تتمكن اللجنة من إنجاز النظر في إعادة الهيكلة الإقليمية المقترحة لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في الدورة الحالية.

٤٥ - وقالت إن الجماعة تعرب عن دعمها لبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، وتنتظر من الأمين العام، وقد اقترح ميزانية برنامجية واقتصادية للبعثة، أن يكفل تنفيذ ولاية البعثة بالكامل وفي الوقت المناسب.

٤٦ - وواصلت كلامها قائلة إن الجماعة انضمت إلى توافق الآراء بشأن القرار المتعلق بمقترحات الأمين العام التي تتناول تغيير النموذج الإداري، وهي مقترحات تدعو إلى دعم عملية الإصلاح الإداري الرامية إلى إيجاد منظمة تتسم بالفعالية والكفاءة وتكون ملائمة للغرض الذي أنشئت من أجله، وأعربت عن تطلعها إلى النظر في تقرير الأمين العام الشامل بشأن هذه المسألة.

٤٧ - **السيدة أشيك** (تركيا): تكلمت أيضا باسم أستراليا، وإندونيسيا، والمكسيك، وجمهورية كوريا، فقالت إن قرارات اللجنة ستكفل توافر الموارد اللازمة للمنظمة لتنفيذ الولايات التي أسندتها إليها الدول الأعضاء. وأعربت عن ترحيبها بالتأييد الذي أبدي لرؤية الأمين العام، وعزمه على المضي قدما في الإصلاح الإداري. وقالت إن على الدول الأعضاء أن تظل يقظة، وينبغي أن تنفَّذ عملية الإصلاح بطريقة بناءة ومحسوبة لكي تتمكن الأمم المتحدة من أداء عملها بمزيد من الفعالية فيما تبني الثقة مع الحكومات والشعوب في جميع أنحاء العالم، بتحقيقها المزيد من المساءلة والشفافية.

٤٨ - **السيد دي بريتر** (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): تكلم باسم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، فقال إن اللجنة أحرزت تقدما هاما باتخاذها قرارات بشأن إدارة المنظمة والموارد اللازمة لفترة السنتين المقبلة. وأعرب عن تأييد الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لرؤية الأمين العام المتعلقة بتعزيز إدارة الأمم المتحدة، وتطلعها إلى تلقي تقريره الشامل بشأن هذه المسألة، والنتائج التي تمخض عنها القرار المتعلق بتغيير دورة الميزانية البرنامجية.

٤٩ - **السيد هوشينو** (اليابان): قال إن اللجنة توصلت إلى اتفاق بشأن العديد من المسائل الهامة بفضل الجهود الكبيرة التي بذلت، والروح التوفيقية التي أبديت. وأشار إلى أن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الإصلاح الإداري سوف يمكّن الأمين العام من العمل من أجل تنفيذ التزامه بان يقود تلك المبادرة، وهو ما من شأنه أن يدعم

الإصلاحات الأخرى في المنظمة، التي ترمي إلى تحقيق مزيد من الفعالية والكفاءة في إنجاز الولايات المنوطة بها، مع المحافظة على الالتزام الصارم بالانضباط في الميزانية.

٥٠ - وأضاف قائلاً إن اللجنة الخامسة قد تكون، هي ذاتها، بحاجة إلى إصلاح، ذلك أن التأخر في تقديم الوثائق، في بعض الحالات إلى موعد سبق اختتام الدورة ببضعة أيام فقط، لم يترك للدول الأعضاء سوى القدر اليسير من الوقت للنظر في البنود. فينبغي أن تعدَّل أساليب عمل اللجنة، من أجل زيادة الكفاءة، على سبيل المثال، بتحديد موعد نهائي لتقديم الوثائق الرسمية يكون قريبا من منتصف الدورة، حتى بالنسبة للبنود ذات الطبيعة المحددة زمنيا.

٥١ - **السيد فو داوبنغ** (الصين): قال إن اللجنة فرغت من عملها المضني بفضل المرونة التي أبديت خلال المشاورات. فقد كان من شأن القرارات التي اتخذت، بما في ذلك القرارات المتعلقة بالإصلاح الإداري والميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨ — ٢٠١٩، أن وضعت أساسا متينا لتحقيق السلاسة في عمل المنظمة خلال السنتين القادمتين.

٥٢ - ومضى قائلا إن من المؤسف أن تأخيراً قد حدث في تقديم الوثائق، وذلك أمر يؤثر على النظر في البنود. وقال إن وفد بلده يشعر بقلق بالغ إزاء هذه المسألة، ويطلب إلى المكتب اتخاذ تدابير فعالة لتحسين هذا الأمر، واتخاذ نهج أكثر مرونة في الاستجابة إلى الحالة المتغيرة والتحديات الجديدة.

٥٣ - **السيد فيلدمان** (البرازيل): قال إن وفده يرحب بالقرار التاريخي الذي اتخذته اللجنة بشأن الإصلاح الإداري، وبالتزام الأمين العام بتحسين قدرة المنظمة على تنفيذ ولاياتها. وقال إن المتوقع هو أن يؤدي الإصلاح إلى تحسين تنفيذ الولايات في جميع مجالات الأنشطة، بما في ذلك ركيزة التنمية وأهداف التنمية المستدامة.

٥٤ - وأضاف قائلاً إن وفده ملتزم بالانضباط في الميزانية، وهو يرحب باعتماد دورة الميزانية السنوية، مع إيلاء الأهمية لنظام الرقابة، استنادا إلى المادة ١٧ من الميثاق. وأشاد برؤية الأمين العام المتعلقة بالإصلاح الإداري، والتزامه بالعملية الحكومية الدولية المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة؛ واختتم كلامه قائلاً إن المنظمة ستحقق نتائج أفضل باتباعها الإجراءات السليمة.

٥٥ - **السيد جوهر** (باكستان): قال إن اللجنة اعتمدت لتوها قرارات بشأن العديد من بنود جدول الأعمال الهامة، بما في ذلك تحول هام نحو اعتماد دورة ميزانية مدتها سنة واحدة. وهناك حاجة ملحة لتنفيذ عملية إصلاح تجعل الأمم المتحدة أكثر استجابة في وقت يتسع فيه نطاق أنشطتها بسرعة. فمن شأن الإصلاح الإداري أن يجعل المنظمة أكثر فعالية، وقادرة على تنفيذ ولاياتها. فالتشاور مع الدول الأعضاء أمر بالغ الأهمية مع مضي عملية الإصلاح قدما. فيجب التخطيط بعناية لتحديد موعد تقديم التقرير الشامل للأمين العام بشأن هذا الموضوع، من أجل إتاحة وقت كاف للجنة الإجراء مداولاتها.

٥٦ - **السيد فيلاسكيز كاستيو** (المكسيك): قال إن وفد بلده يرحب بالموافقة على الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨ — ٢٠١٩، والتمويل المخصص للبعثات السياسية الخاصة، ولعدد من مشاريع التشييد، ونظام أوموجا للتخطيط المركزي للموارد، ونظام المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة. ورحب بروح التعاون التي أبدتها الدول الأعضاء في موافقتها على الموارد اللازمة لبعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، وبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، لكفالة تحقيق السلام في منطقة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وقال إن اعتماد القرار المتعلق بالإصلاح الإداري أمر جدير بالملاحظة أيضا، إذ يبين الدعم الذي تقدمه الجمعية العامة للأمين العام في التزامه بتحسين أداء الأمم المتحدة.

٥٧ - **السيدة نورمان شاليه** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن الدورة الحالية كانت نقطة تحول بالنسبة إلى المنظمة أثبت فيها أعضاء اللجنة التزامهم بضوابط الميزانية وإصلاحها. وأشارت إلى أن خطوة هامة قد اتخذت من أجل وضع المنظمة على مسار مالي سليم ومستدام، حيث بلغ مستوى الميزانية المعتمدة ٣٩٦،٥ بليون دولار، وهو ما يمثل انخفاضا بالنسبة إلى مستوى الموارد لفترة السنتين ٢٠١٦ -٢٠١٧. وقالت إن ذلك القرار هو محاولة لمواصلة تحقيق الكفاءة، والقضاء على الازدواجية في جميع أبواب الميزانية. وأشارت إلى أن البعثات السياسية الخاصة زوُّدت بالتمويل الذي ينهض بالعملية السياسية في اليمن، وكولومبيا، وأفغانستان، وفي أماكن أخرى. وقد عُدلت ميزانيتا بعثتي حفظ السلام في دارفور وهايتي بعد إجراء استعراض لولايتيهما.

٥٨ - ومضت قائلة إن اللجنة أيدت رؤية الأمين العام في ما يتعلق بالإصلاح الإداري، واتخذت خطوات لتبسيط عملية الميزانية التي ستتيح تحقيق إدارة ومساءلة أكثر تحوّطا. وسلّمت أيضاً بأهمية بذل جهود الإصلاح الحالية بصورة وافية، كتنفيذ نظام أوموجا،

واستراتيجيات الاستخدام المرن لأماكن العمل. وتولت اللجنة دراسة هياكل الرقابة التابعة للأمم المتحدة التي تهدف إلى تعزيز المساءلة ومنع الغش والفساد. وقد عززت استقلال مكتب خدمات الرقابة الداخلية ونظام العدالة الداخلي، ودعت إلى مواصلة استعراض السياسة المتعلقة بحماية المبلغين عن المخالفات. وأخيراً، فقد أكدت اللجنة بالإجماع النظام الموحد للأمم المتحدة، وولاية لجنة الخدمة المدنية الدولية لتنظيم تعويضات الموظفين، بطرق منها تقديم توصيات بخفض الاستحقاقات أو زيادتها، حسب الاقتضاء. واختتمت كلامها قائلة إن جميع أعضاء اللجنة يريدون أن يروا الأمم المتحدة في أفضل ما تكون، وأن يساعدوها على التصدي بفعالية لتحديات هذا العصر المعقدة.

٥٩ - **السيدة أنسلمينا** (باراغواي): أشادت بالعمل الشاق الذي يضطلع به أعضاء اللجنة، وبروح التعاون التي سادت أثناء مداولاتهم.

٦٠ - **الرئيس**: أعلن أن اللجنة الخامسة قد اختتمت أعمالها خلال الجزء الرئيسي من الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة.

رفعت الجلسة ٢:٣٠ من صباح يوم الأحد، ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.